

مكتب الحامي أنطوان مزهر

في ٢٠١٨/٧/٤

حضرة السيدة لارا فاضل المحترمة

مديرة الاخبار في تلفزيون LBCI

رداً على ما ورد في التقرير المصور والمعرض اثناء نشرة الاخبار المسائية على شاشة تلفزيون ال LBCI تاريخ ٢٠١٧/٧/٣، والتي تناولت موضوع الشكوى المقامة من قبل السيد نبيل نقولا نجل النائب نبيل نقولا بوجه المدعى عليه جو حنا، والتي صدر بنتيجتها عن حضرة قاضي التحقيق الاول في جبل لبنان الرئيس نقولا منصور قرار بإدانة المدعى عليه بجرم محاولة قتل، ندلي بما يلي:

اولاً : ان النائب الدكتور نبيل نقولا مشهوداً له باخلاقه ونزاهته وسيرته الحسنة في مجال السياسة والعمل الانساني، وان مجرد التلميح باستخدامه نفوذه السياسي للضغط على القضاء في معرض دعوى شخصية له، هو امر مرفوض بالمطلق وغير قابل للشك او للنقاش.

ثانياً : وخلافاً لما جاء في التقرير المذكور، ان موضوع الشكوى ليس كما حاول وكيل المدعى عليه اظهاره كأشكالٍ عابر وفردية، بل ان الوقائع



الحقيقية للجريمة التي ارتكبها المدعى عليه بحق المدعى، تلخص
بالنقاط التالية:

١- ان المدعى عليه ومع احترامنا لشخصه كأنسان، هو من اصحاب السوابق
ومعروف في منطقته بسلوكه الجرمي، المتمثل باعتدائه اليومية على
المواطنين لابتزازهم مادياً.

٢- ان الواقعة الثابتة في محضر التحقيقات وبموجب شرائط الفيديو المسجلة، ان
المدعى عليه قد ترصد وراقب السيد نبيل نقولا (نجل النائب نبيل نقولا) وتعتمد
التهجم عليه داخل سيارته دون اي سبب صادر عن هذا الاخير، وان المدعى
عليه لم يكتف بالتهجم بالضرب المبرح و رمي المدعي بالشتائم والكلام النابي،
بل اقدم على حمل ستاند تشييس من امام محل البقالة الذي كان متوقف امامه
المدعي بسيارته، محاولاً رميه على المدعي بهدف ازهاق روحه، لولا تدخل
العناية الإلهية عبر صاحب محل البقالة الذي منع المدعى عليه من تنفيذ
جريمته.

٣- ان المدعى عليه لم يكتف بذلك، بل وبكل اصراراً وتصميم قام باللاحق
بالمدعي واعتراض طريقه في احدى الشوارع الضيقة، والتهجم عليه مباشرة،
بحيث انهال عليه بالضرب مجدداً، ولم يتوقف عن ذلك الا حين ترجل عدة



اشخاص من سياراتهم، حيث استولى عندها على مفتاح سيارة المدعي لنيّة خبيثة مبيّنة في داخله، ولاذ عندها بالفرار.

٤- ان النائب العام الاستئنافي في جبل لبنان القاضية غادة عون، قد ادعت على المدعى عليه امام قاضي التحقيق الاول في جبل لبنان القاضي نقولا منصور بمحاولة قتل المدعي، بعد ان قامت بمعاونة المحققين وعناصر التحري باجراء تحقيقات دقيقة، للوقوف على وقائع الجريمة وتفاصيلها وحيثياتها، وبعد الاستماع الى افادة شهود الحق العام، واجراء مقابلة بين المدعي والمدعي عليه والشهود.

٥- وكذلك حضرة قاضي التحقيق الاول الذي قام باجراء التحقيقات اللازمة وفقاً للاصول ولمبادئ العدالة والانصاف، حيث استمع الى افادة المدعي وكافة الشهود و إفادة المدعى عليه بعد اعلامه بوجوب توكيل محامي دفاع وبعد توجيه النصيحة له بضرورة ذلك مراراً وتكراراً.

٦- ان القرار الصادر عن الهيئة الاتهامية في جبل لبنان بتاريخ ٢٦/٦/٢٠١٨ والقاضي بالظن بالمدعى عليه بجنحة المادة /٥٥٤/ من قانون العقوبات، قد استند للأسف الى وقائع غير صحيحة ومثبت عكسها في محضر التحقيق و باقرار المدعى عليه بالذات وبشريط الفيديو المصور، واهمها واقعة اقدام المدعى عليه على محاولة رمي المدعي باستند التشبيس، وليس زميله كما جاء في قرار الهيئة الاتهامية.



٧- ان النائب الدكتور نبيل نقولا لم يتدخل يوماً في مجريات التحقيق بل كان يتابع الملف عبر وكيل المدعي وفقاً للاصول.

٨- وبالعكس، فان يداً خفية عملت لصالح المدعى عليه، حاولت تضليل التحقيق واخفاء محاضر الاستجواب التي تمت امام النائب العام بشخصها، و التي تدين المدعى عليه بشكل قاطع، وتتضمن اقراراً منه بارتكابه الفعل الجرمي المدعى به بحقه، الامر الذي اكتشفه وكيل المدعي واخبر به النائب العام التي قامت على الفور باتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة لضم محضر التحقيق بالكامل الى ملف الشكوى لدى قاضي التحقيق الاول.

وختاماً:

نتمنى على محطة الـ LBCI والقيمين عليها تقصي حقائق الامور و التثبت من صحتها قبل توجيه الاتهامات والتشهير بالشرفاء و الاساءة الى الجسم القضائي .

وتفضلوا بقبول الاحترام

المحامي حبيب انطوان مزهر

